المعلومات الصناعية وأثرها في التبادل والاستثمار والتنافسية

مقدمة:

أدركت وزارة الاقتصاد والتجارة أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة ودوره في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح للمعرفة والمعلومات دوراً مهماً في إطلاق المشروعات وتطويرها في عصر التقنية و التكنولوجيا . حيث أصبحت التقنية والمعرفة العنصر الرئيسي للإنتاجية .

وتسعى وزارة الاقتصاد والتجارة إلى إرساء مفهوم الاقتصاد المعرفي وتقنية المعلومات كخطوة أولى للوصول إلى مجتمع المعرفة بالتعاون مع وزارات الدولة وهيئاتها والجهات العامة والخاصة المعنية .

سيكون المجتمع المعرفي قادراً على توظيف تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحسين بيئة ومناخ التجارة والاستثمار والخدمات المالية، ويتم ذلك من خلال بناء مراكز وطنية للمعلومات تعتمد على قواعد بيانات تحوي المعلومات الصناعية والتجارية والاقتصادية التي تعتبر أساس في اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة من قبل قطاع الأعمال في مجال التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية .

المعلومات الصناعية وأثرها في التبادل:

يُعتبر التبادل التجاري مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد، ورافداً أساسياً للقطع الأجنبي الذي يعزز الدخل القومي، وفي عصر التقنية والتكنولوجيا تكون المعلومات من أهم الأسس التي تساهم في تطوير عمليات التبادل التجاري.

إن وجود قواعد بيانات ومعلومات صناعية محلية تتضمن معلومات عن الشركات الوطنية والسلع المنتجة والأسواق ونشاط التجارة الدولية والتشريعات الخاصة بالتصدير والاستيراد مصنفة ومبوبة بشكل سهل وجيد يسمح للراغبين بالعمل في هذا المجال بدراسة السوق التي يريدون التوجه إليها وحاجاته ومدى قدرتهم التنافسية فيه من خلال إجراء دراسة بالاستفادة من المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات الوطنية في البلد الموجهة.

<u>إن من أهم ما يجب أن تحويه القواعد من معلومات:</u>

- المصانع التي تقدم نفس السلع المراد استيرادها وأماكن تواجدها وكيفية الاتصال بها.
- معلومات عن السوق المراد التوجه إليها والسلع الموجودة فيه.
- دراسة المميزات والشروط الواجب توافرها في المنتج المراد تصديره ليحقق مستوى تنافسية أعلى.
- التشريعات الناظمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- الإجراءات اللازمة لعمليات التبادل والتسهيلات الجمركية والضريبية.

بالتالي تسمح قاعدة البيانات هذه للتاجر من الجهات الخارجية بدراسة السلع والخامات الوطنية وأماكن تواجدها وكيفية الحصول عليها فيكون ذلك بمثابة تشجيع في مجال الاستيراد وتحفيز للمصنعين المحليين لكي يرفعوا من جودة منتجهم ويقللوا من كلفته بهدف الترويج له في الأسواق الخارجية.

من هنا تتضح أهمية المعلومات الصناعية وما تلعبه من دور أساسي في تطـوير التبادل التجاري وتحسين المنتجات الوطنية وتطوير قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

المعلومات الصناعية والاستثمار:

يعد الاستثمار من أهم الركائز التي تنهض بالاقتصاد وتنميه، وإن نجاح أي مشروع استثماري يعتمد على الدراسة المركّزة للخدمة المراد تقديمها من خلاله أو السلعة التي يريد طرحها في الأسواق، وإن المكوّن الأساسي لهذه الدراسـة هـو المعلومات؛ حيث تلعب المعلومات الصناعية دوراً أساسياً في تنشيط الاستثمار، إذ تقدم قواعد البيانات الخاصة بهذه المعلومات حقائق حول جميع جوانب الاقتـصاد والصناعة وأهم المجالات فيها وأكثرها نجاحاً، وهذه المعلومـات تـشكل نقطـة ارتكاز أساسية للمستثمر(سواء كان من نفس البلد أو خارجه) في دراسة إمكانيـة الاستثمار بغية تقديم سلعة أو خدمة وذلك بما تمنحه للمستثمر من إيضاحات حول السلع الأكثر رواجاً، أو الخدمات الضرورية التي لم تُستثمر كمـا يجـب وكمـا تستحق.

من أمثلة هذه المعلومات:

- المصانع التي تقدم نفس السلع المراد الاستثمار فيها ، والشركات التي تؤمن الخدمة نفسها وأماكن تواجدها.
- المواد الأولية المعتمدة في صناعة السلعة ومدى توفرها وتكلفة تأمينها.
- مستلزمات تقديم الخدمة ومحددات جودتها.
- الكفاءات العلمية والبشرية وكيفية الوصول لها.
- التشريعات الناظمة لعمليات الاستثمار.
- الإجراءات اللازمة للقيام بالاسـتثمار والتـسهيلات المقدمـة للمـستثمرين الخارجيين.

يتبين مما سبق أهمية المعلومات الصناعية في تحفيز الاستثمار ورفده بالمقومات اللازمة لتطويره.

المعلومات الصناعية والتنافسية:

تعتبر التنافسية من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى الاقتصاد والصناعة وتحسين المستوى المعيشي للأمم، وإن من أهم المؤشرات الخاصة بالتنافسية هو مستوى التكنولوجيا الموجود لدى الأمة، وتُعتبر المعرفة والمعلومات من أهم مصادر التكنولوجيا، فكلما ازدادت المعارف والعلوم وتطورت ارتفع مستوى التكنولوجيا، ويؤدي ذلك إلى رفد التنافسية بإمكانات تطورها وترفع من مستواها.

وبالنسبة للتنافسية في الصناعة نرى أن المعلومات تلعب دوراً أساسياً في تحسين التنافسية (في حال توافرت بشكل منظم ومكثف).

تسمح هذه المعلومات للصناعي والمستثمر بتقييم السلع والخدمات التي يقدمها ودراسة واقع منتجه بالمقارنة مع منتجات مشابهة في الدول الأخرى والسعي لرفع جودتها وخفض كلفتها و رفدها بميزات وخصائص ترفع من قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وتمكنها من الدخول إليها بقوة ويجعلها تحتل مرتبة متقدمة بين مثيلاتها .